

Distr.: General
29 December 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 29 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأوجه انتباهكم العاجل إلى الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بسبب السياسات والممارسات غير القانونية المتصاعدة التي تتبناها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني. ولا تزال هذه الأعمال غير القانونية واللاإنسانية تسبب معاناة إنسانية واسعة النطاق وتؤدي إلى تفاقم الحالة المضطربة أصلاً.

فخلال أسبوع عطلة واحتفالات عيد الميلاد، شنت الطائرات الحربية الإسرائيلية عدواناً عشوائياً على قطاع غزة. وها هي السلطة القائمة بالاحتلال قد أفسدت، للعام الثاني على التوالي، أعياد الميلاد في فلسطين بشنّها هجمات عسكرية مباشرة استهدفت المدنيين والمنازل وحتى مستشفى للأطفال، مما أسفر عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وتدمير مبانٍ مدنية وتسبب في صدمة نفسية أخرى للسكان المدنيين الفلسطينيين المحاصرين في غزة منذ أكثر من 13 عاماً من جراء الحصار غير الأخلاقي وغير القانوني الذي تفرضه إسرائيل على غزة، الذي يُسبب معاناة إنسانية خطيرة. ونحن ندين كل هذه الأعمال غير القانونية التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني.

وقد تسبب الهجوم الإسرائيلي في 26 كانون الأول/ديسمبر على مستشفى محمد الدرة للأطفال ومركز لإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في إلحاق أضرار جسيمة وبتّ الهلع في صفوف الأطفال وأسره وموظفي المستشفى، الذين هددت تلك الغارات الجوية العشوائية حياتهم. والقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، يحظر قصف المناطق المدنية. وقد أصيب بجروح في تلك الغارات الجوية عدد من الأطفال، بمن فيهم طفلة تبلغ من العمر 6 سنوات، ولحقت أضرار كبيرة بالمنازل والممتلكات المجاورة.



ويستدعي ارتكاب السلطة القائمة بالاحتلال هذه الانتهاكات أن تتخذ إجراءات دولية عاجلة، أولاً وقبل كل شيء لإنقاذ أرواح المدنيين ولردع المزيد من الانتهاكات.

ونكرر دعوتنا إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني، من التدابير الإسرائيلية القاسية والقمعية. وإن استغلال إسرائيل الشائن لهذه الجائحة، ذات الأثر المدمر في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي أي مكان آخر في العالم، استغلال لا ينبغي أن يُقابل بالصمت. ويجب أن تُساءل السلطة القائمة بالاحتلال على ما ترتكبه من انتهاكات وعلى استغلالها المتعمد لظروف الجائحة الحالية لتكثيف ممارساتها وسياساتها غير القانونية الرامية إلى زيادة ترسيخ احتلالها العسكري وحصارها اللاإنساني وتقويضها جميع الجهود الفلسطينية لاحتواء الفيروس ورعاية السكان المدنيين.

ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يطالب السلطة القائمة بالاحتلال بالامتثال فوراً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي أو أن تتحمل عواقب سلوكها غير المشروع. ويجب أن يشمل ذلك، في جملة أمور، احترام اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. ولا يمكن تجاهل القوانين التي تروم حماية حقوق الطفل، تجاهلاً منهجياً مستهتراً، دون مساءلة.

وفي ظل ازدياد قائمة الجرائم الإسرائيلية طويلاً، يوماً بعد يوم، لا مناص لنا من التساؤل: كم من الأطفال الفلسطينيين الإضافيين ينبغي أن يتحملوا عدوان إسرائيل واستخفافها بحياتهم حتى يُحترم القانون وحتى يُعطى له معنى ملموس؟ أين هو غضب المستأمنين على القانون، مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقيات جنيف أو الدول الأطراف في عهود حقوق الإنسان أو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على السواء، وأين هي إجراءاتهم وفقاً لالتزاماتهم بموجب الميثاق؟ ونداشد المجتمع الدولي أن يتصرف وأن يفي بتلك الالتزامات ويحمي أرواح المدنيين الأبرياء في فلسطين، بما في ذلك أرواح الأطفال الأكثر ضعفاً.

ومرة أخرى، يجب أن نوجه الانتباه أيضاً إلى الدمار الذي يسببه استمرار حملة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي لا تزال تقوّض بشدة احتمالات التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967 على النحو المتوخى في توافق الآراء الدولي. ففي الأسبوع الماضي، تقدمت إسرائيل بخطط "لإلغاء الشرعية" على المزيد من البؤر الاستيطانية غير القانونية. والهدف المتوخى من ذلك هدف جلي: إنه مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية لتوسيع مستوطنات إسرائيل غير القانونية والنهوض بخططها المتعلقة بالضم بحكم الواقع، التي لم تتوقف قط، ولو لدقيقة واحدة.

ورغم مزاعم "تعليق" خطط الضم التي تستخدمها إسرائيل لتستخفي في صفة الشريك الموثوق به للسلام في المنطقة، فالحقيقة هي أنها لم تتوقف قط عن ممارسات الضم، ولو لدقيقة واحدة، والشاهد في ذلك تدميرها ومصادرتها المستمرّين للمنازل والممتلكات الفلسطينية، وترحيلها للأسر الفلسطينية، وبناءها الفاضح للمستوطنات، حيث مضت في إنشاء الآلاف تلو الآلاف من الوحدات الاستيطانية في هذا العام وحده.

ونؤكد من جديد أنه سواء كان الضم يُنفذ جزئياً أو كلياً، بحكم الواقع أو بحكم القانون، فهو غير قانوني، ويتوجب على المجتمع الدولي أن يتصدى له باتخاذ إجراءات جديّة ولمموسة احتراماً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي لا لبس في أحكامه في هذا الصدد.

وفي غياب المساءلة، لا يمكن إنكار الواقع المفروض على الأرض: فإسرائيل توجد بيئة قسرية لا رجعة فيها، تجعل المدن والبلدات والقرى الفلسطينية منفصلة مجزأة، وتقوض وحدة أراضيها والمقومات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية لوجود دولتنا. وفي هذا الوقت بالذات، يشهد الفلسطينيون في بيت لحم والقدس ضياع أراضيهم لتصبح من "أراضي الدولة" التي أعلنتها إسرائيل، حيث تبغي السلطة القائمة بالاحتلال توسيع ودمج كل من مستوطنات "جفعات همتوس" و "جيلو" و "هار جيلو" وما يُسمّى المنطقة "E1". وإن منظمات المستوطنين التي ترعاها الدولة، والتي تتمتع بدعم مباشر من الحكومة الإسرائيلية وتستفيد من استمرار التقاعس الدولي، تضغط من أجل إنشاء كتلة استيطانية ضخمة ستقوض الحل القائم على وجود دولتين.

وتستمر إسرائيل في قمعها للمدنيين الفلسطينيين الذين يجرؤون على الاعتراض على الاحتلال غير القانوني من السلطة القائمة بالاحتلال لأرضهم، وفي اعتدائها عليهم. ففي 25 كانون الأول/ديسمبر، هاجمت قوات الاحتلال الإسرائيلية متظاهرين فلسطينيين في حادثين منفصلين في مظاهرات ضد مصادرة إسرائيل للأراضي الفلسطينية بالقرب من بيت دجن، شرق نابلس، ودير جرير، شمال شرق رام الله. وأصيب أحد المتظاهرين الفلسطينيين برصاصة مطاطية إسرائيلية وأصيب آخرون بالاختناق من جراء الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية التي أطلقت على المتظاهرين المدنيين. وقد أُصيب رئيس بلدية دير جرير، أيمن علوي، برصاصة مطاطية إسرائيلية في رأسه عندما انضم إلى مواطني البلدة في الاحتجاج على مصادرة إسرائيل لأراضي القرية بسبب الأنشطة الاستيطانية غير القانونية.

ووفقا لتقرير نشره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في 24 كانون الأول/ديسمبر، فإن هذه السياسات والممارسات غير القانونية التي تتبناها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إنما تصاعدت في الآونة الأخيرة. ففي فترة الأسبوعين من 8 إلى 21 كانون الأول/ديسمبر، وحدها، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية فلسطينيا واحدا، وجرحت أكثر من 70 فلسطينيا، واعتقلت أكثر من 150 فلسطينيا، وهدمت 22 مبنى مملوكا للفلسطينيين. ومنذ أن بدأ المكتب في توثيق ممارسة هدم المنازل وعمليات الإخلاء القسري، سُجل في عام 2020 ثاني أكبر عدد لما هُدم من المباني والممتلكات المملوكة للفلسطينيين. وقد أدت انتهاكات القانون الدولي هذه إلى مصادرة ممتلكات مئات الأسر الفلسطينية، مما أضر بآلاف الأشخاص. وحتى في خضم الجائحة، لم تتوان السلطة القائمة بالاحتلال عن تشريد مئات الفلسطينيين الإضافيين في سعيها إلى تنفيذ مخططاتها غير القانونية للاستعمار والضم.

وفي هذا الصدد، يرافق قوات الاحتلال الإسرائيلية بشكل روتيني المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون وميليشيات المستوطنين في ما تقترفه من اعتداءات عنيفة على المدنيين الفلسطينيين، وتدمير للممتلكات، وعمليات إخلاء قسري وتشريد، وتوسيع للمستوطنات غير القانونية، وأعمال تحريض واستقزاز، بما في ذلك في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة. وعلى نفس المنوال، يزداد العنف والإرهاب اللذان يرتكبهما المستوطنون الإسرائيليون في الفترة الأخيرة، بمساعدة قوات الاحتلال وبتحريض منها، حيث يهاجم أولئك المستوطنون المدنيين الفلسطينيين، ويجرفون مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، ويقتلعون الأشجار ويحرقوها في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وفي حين أن قوات الاحتلال توفر الأمن غير المشروط للمستوطنين، فإن السكان المدنيين الفلسطينيين يظلون ضعفاء بسبب تمييز الاحتلال بين الفلسطينيين والمستوطنين تمييزا صارخا، حيث يتمتع المستوطنون بالحقوق والحماية بينما يُحرم الفلسطينيون منها حرمانا تاما، وحيث تفرض إسرائيل نظامها العنصري التمييزي القائم على الفصل العنصري في فلسطين المحتلة، في انتهاك جسيم للقانون الدولي.

وفي غياب المساءلة، من الواضح أن هذا الظلم وهذا الإفلات من العقاب سيستمران في الازدياد، مما يتسبب في مزيد من المعاناة الإنسانية، ويقلل من الآمال في التوصل إلى حل عادل، ويزيد من إضعاف صلاحية القانون الدولي، الذي يُداس على مرأى ومسمع من العالم دون أي رد فعل. ونحن نقرب من العام الجديد، نناشد المجتمع الدولي أن يجعل منه عام تمسك بالقانون ووقف للإفلات من العقاب. وقد آن الأوان لكي يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه هذه الحالة غير القانونية في فلسطين. ويجب أن يُعمل القانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويجب أن تترتب عواقب على انتهاكه. ولا يمكن عكس هذه الاتجاهات السلبية المدمرة وإنفاذ إمكانية التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل يمكّن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي من العيش في سلام وأمن متبادلين إلا بتطبيق القانون وإعمال المساءلة. وليس هناك من سبيل آخر.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 699 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) حتى 15 كانون الأول/ديسمبر 2020 (A/ES-10/845-S/2020/1208) تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم